وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل _كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

"دور المصارف الإسلامية في مواجهة التضخم"

بحث تقدم به الطالب
كاظم جاسم مطير

بحث مقدم الى قسم علوم المالية والمصرفية كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس

بـأشراف
أ.م.د مهدي خليل شديد

٢٠٢٤م ١١٤٥هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾

صدق الله العلي العظيم

آل عمران: ١٣٠

الاهداء

الـــى مـــن حملـــوا ارواحهُـــم علـــى راحـــات ايـــديهم , بأعمـــار العـــيش واجهـــوا المـــوت راهبـــين الطغـــاة والـــى الـــذين ســـقوا ارض العـــراق بـــدمائهم الزكيـــة وقـــد خضـــرت امـــان لنـــا ...والـــذين علـــت اصـــواتهم صـــوت بنـــادق الباطـــل القادمـــة مـــن اراضـــي مليئـــة بالطغيـــان والعـــدوان الـــى ارواح الجنـــود العـــراقيين كافـــة التـــي قُتلـــت علـــى سواتر العز والتضحية

_ الشكر والتقدير_

الحمــدُ لله رب العــالمين والصــلاة والســلام علــى ســيد المرســلين مُحمــد وآل بيتــهِ الطيبين الطاهرين

اتقــدم بالشــكر والعرفــان الــى كــل مــن ســاندني فــي مســيرتي الدراســية واخــص بالذكر :

_الــى روح أبــي الطــود الاشــم الــذي طالمــا وقــف درعــاً حصــيناً يحميني مــن ريــاح اليأس الجارفة

_أمــي القطــب الحنــون الــذي كلمــا كســرتني الايــام اعــود اليهــا بعنفــوان وشــغف طفلاً برغم ما جعلته السنين

يظهــر بمظهــر غــولي وعضــلات مفتولــة وصــوت خشــن الا انــه مــا زال يــرَ نفســهُ طفل فوضوي بين يديها

_ "والى كل من كاد ان يكون رسولا ...وعلمني حروفاً استبين بها امري"

المحتويات :

الموضوع	رقم الصفحة
الآية الكريمة	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المحتويات	د
المستخلص والمقدمة	١
منهجية البحث	٢
المبحث الأول (الإطار النظري للمصارف الاسلامية)	٣
نشأة المصارف الإسلامية	٤-٥
اهداف المصارف الإسلامية	٦
المقارنه بين المصارف الإسلامية والتجارية	٧-٨
خصائص المصارف الإسلامية	٩
انواع المصارف الإسلامية	١٠
مواصفات البنوك الإسلامية	١١
مصادر استخدامات المصارف الإسلامية	١٢
المبحث الثاني (التضخم)	١٣
نظريات التضخم	١٤-١٥
تحليل واقع سعر الصرف في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠	١٦-١٧-١٨
جدول رقم (١)	١٩
اثر سعر الصرف في الاستخدام من خلال التضخم	٢٠
جدول رقم (٢)	٢١
الاستنتاجات والتوصيات	٢٢

المستخلص :-

سعت المصارف الإسلامية من خلال استخدامها لمصادر الأموال واستخدامات تلك الاموال الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبما يحقق العدالة في توزيع الثروة والدخل اعتماداً على الأسس التنظيمية والعقائدية التي أُسست عليها المصارف الإسلامية.

ومع ذلك كله فقد التزمت المصارف الإسلامية بما أقرتهُ البنوك المركزية وفقاً لتوجهات السياسة النقدية وسياسات الاقتصاد الكلي عمومه وبما يحقق اهدافها في مواجهة التضخم.

المقدمة

تعد المصارف عصب الاقتصاد ومحركه الرئيس كونها تعمل على جمع الاموال المدخرة محاولة تنميتها وتسهل تداولها وتخطط لاستثمارها، ولا يمكن انكار الدور الايجابي الذي يلعبه النشاط المصرفي في الخدمات والتمويل والاستثمار وفي مختلف النشاطات المالية والاقتصادية والاجتماعية، فالمصارف اليوم تنظم علائق المجتمع وتسهل عملية التعامل بين الأفراد والمجتمعات وتعمل كوسيط مالي ينظم الادوار الاقتصادية لأطراف النشاط الاقتصادي المختلفة

هذا وقد نشأت المصارف منذ عدة قرون وان معظم اهدافها مشروع ولكنها تستخدم وسائل متعددة يتعارض بعضها مع احكام الشريعة الاسلامية واهدافها ومقاصدها كالتعامل بالفائدة . من هنا ادرك العلماء والفقهاء والمفكرون ضرورة الاستفادة من النشاط المصرفي ولكن بوسائل مشروعة تتفق مع الدين عامة والاسلام خاصة فبرزت فكرة المصارف الاسلامية ، وهي مؤسسات مصرفية تلتزم في جميع اعمالها الشريعة الإسلامية والمصارف الاسلامية جزء من الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الاسلامي جزء من النظام الاسلامي والنظام الاسلامي يقوم على قيم ايمانية تحرم التعامل بالربا والتعدي على اموال الناس بالباطل والاحتكار ويلتقي الاسلام في ذلك مع بعض الشرائع السماوية الاخرى اذ تجيز اليهودية على سبيل المثال التعامل بالربا بين اليهوديين وغير اليهوديين، بينما تجيز الربا بين اليهود انفسهم

منهجية البحث:

مشكلة البحث :

بالرغم من سعي السياسة النقدية في جميع البلدان النامية او المتقدمة ومن خلال السياسات النقدية للبنوك المركزية والمصارف التجارية والمصارف الاسلامية في استهداف التضخم إلا أنها تجابه بسياسات مالية توسعية في ظل ضعف مرونة العرض الكلي ، مما يقود بالنتيجة الى ضعف تأثيرها في تخفيض معدلات التضخم .

فرضية البحث:

للمصارف الاسلامية دوراً مهماً في مواجهة التضخم وانسجاماً مع توجهات السياسة النقدية واعتماداً على حركات مصادر الموجودات والمطلوبات .

اهداف البحث:-

التعرف على مفهوم المصارف الإسلامية وتحليل مصادر رأس المال وتحليل دور المصارف الإسلامية في مواجهة التضخم.

أهمية البحث:-

تمكن الاهمية في توضيح عمل المصارف الإسلامية والتي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتعمل لفائدة المستثمر بعيداً عن الربا بكل انواعهِ اخذاً وعطا .

اسلوب البحث:-

تبنى الباحث الاسلوب الاستقرائي والاستنباطي في الوصول الى الاستنتاجات

هيكلة البحث:

يقسم البحث الى قسمين الاول "الاطار النظري للمصارف الاسلامية" والثاني "التضخم"

المبحث الأول :-

الاطار النظري للمصارف الإسلامية

اولاً : المفهوم والنشأة

يُصف المصرف الإسلامي بأنهُ المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية ، من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة ومن خلال إطار الوكالة بنوعياتها العامة والخاصة "غنماً او غرماً" وحسب مفهوم الخراج بالضمان[1]

-وكما توصف بأنها مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من افراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في اطار القواعد المتفقة وأحكام الشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الامة ويعمل على تنمية اقتصادياتها "[2]

-وكذلك وهي مؤسسة مالية مصرفية تزاول اعمالها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية"[3]

-وهوَ مؤسسة مرخصة تقوم بتقديم الخدمات المصرفية على اساس غير ربوي وتزاول فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع الاستثمارية لاستخدامها في نطاق أنظمة السيولة السائدة الى جانب موارد المصرف المالية في تمويل المشروعات التجارية و وفقاً للمبادئ الإسلامية "[4]

---

[1]-أ.د.صادق راشد الشمري ،العمل المصرفي الإسلامي واساسياته، دار اليازوري العلمية ،الجزء الثالث ، ٢٠٢٠م ، ص ١٩

[2]-محسن احمد الخضيري ،البنوك الإسلامية، الطبعة الثالثة ، ايتراك للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، ١٩٩٩ ، ص١٧

[3]-د.عبد الرزاق رحيم الهيتي , المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الأولى ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان-الاردن ،١٩٩٨ ، ص١٧٤

[4]-دراسات اعدتها لجنة خبراء البنوك الإسلامية ، تشجيع وتنظيم مراقبة المصارف الإسلامية / الرياض ،ص ٣٠_٣١

ثانياً : نشأة المصارف الإسلامية :-

شهدت جمهورية مصر العربية مولد اول بنك اسلامي عام ١٩٦٣م في مركز ميت غمر في محافظة الدقهلية حيث انشأ هناك اول بنك اسلامي تحت مسمى " بنك الادخار المحلي" وكان الهدف من هذه التجربة هوه الرغبة في مشاركة المسلمين في تكوين رأس المال الذي يستخدم في تمويل المشروعات وكان توزيع العائد على المساهمين يقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة .

وكانت بنوك الادخار هذه تقوم على فكرة تجميع المدخرات من اهل القرى واستثمارها في مشروعات داخل القرى على أساس نظام المضاربة الإسلامية الذي يقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بنسب يتم الاتفاق عليها مسبقاً ، وبلغ عدد فروع بنك الادخار حوالي "٥٣ فرعاً" شملت ما يقارب من ٨٥٠٠٠ مسلماً . وذاع صيت هذه البنوك وانتشرت انتشار واسعاً لكن الحكومة فطنت الى ما يمكن ان تحدثه هذه التجربة من صحوه تعوق٩ الفكر الاقتصادي الاستعماري وأنها ستكون عائقاً امام تقدم الفكر الشيوعي الذي كان مهيمناً على مصر في تلك الفترة وبالتالي كان القضاء عليها هدفاً سياسياً استعمارياً ارادهُ الغرب وساعده على ذلك الحكومات العربية وقامت الحكومة المصرية بشن حملة خبيثة على هذه البنوك ادت الى ان تكتب نهايتها في بدء ازدهارها ثم ادماجها في المصارف الربوية[1] .

وفي عام ١٩٧٧م تم تأسيس بنك دبي الاسلامي الذي يعتبر البداية الحقيقية للعمل المصرفي الإسلامي ،اذ انه تميز بتكامل الخدمات التي يقدمها ،وفي نفس العام انشأ بنك فيصل المصري وبنك فيصل السوداني على نفس النهج الذي انشأ عليه بنك دبي ثم توالت بعد ذلك البنوك الإسلامية في الظهور السريع فبعد ان كان عددها في ١٩٨٠م لا يتجاوز ٢٥ بنكاً وصل عددها في السنوات الأخيرة الى ما يقارب ضعف هذا الرقم . وفي عام ١٩٨٩م تم إنشاء بنك التمويل المصري السعودي بموجب قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٦١ الصادر في ٤ يونيو عام ١٩٨٩م بالموافقة على تعديل بعض احكام النظام الأساسي لبنك الاهرام ليصبح اسم البنك "بنك التمويل المصري السعودي" وتكون كافة أنشطة البنك متفقه مع أحكام الشريعة الاسلامية

١-حسين شحاته، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ،المجلة الأولى ،كتاب الأمة ، الدوحة ، قطر، ٢٠٠٦م ,ص٢٢

ثم اسس بعد ذلك مصرف ابو ظبي الاسلامي طبقاً للمرسوم الأميري رقم ٩ لسنه ١٩٩٧م ويمارس هذا المصرف أنشطته وفق أحكام الشريعة الإسلامية . وفي الاردن تم إنشاء البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار استنادا الى القانون رقم ١٣ في عام ١٩٧٨م كما باشر البنك العربي الإسلامي الدولي اعماله وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية اعتباراً من ٩ فبراير سنه ١٩٩٨م برأس مال قدرة ٤٠ مليون اردني . وفي قطر تم إنشاء مصرف قطر الإسلامي في عام ١٩٨٢م ثم انشأ بنك قطر الإسلامي الدولي علم ١٩٩٠م واصدرت مؤسسة النقد القطري الدولي في يوليو في عام ١٩٩١م تعميماً شاملاً الى البنوك العاملة في البلاد طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية . وفي نفس العام هوه ١٩٨٢م تم تأسيس مصرف فيصل الاسلامي في البحرين ثم بنك البركه الإسلامية للاستثمار في عام ١٩٨٤م . وقامت المؤسسة العربية المصرفية بإنشاء الوحده المصرفية بالبحرين في ديسمبر عام ١٩٩٦م برأس مال قدرة "مائة مليون دولار" وقام بنك التمويل الكويتي بإنشاء بيت التمويل الكويتي البحريني عام ٢٠٠٢م . وفي بنجلادش عمل بنك بنجلادش الإسلامي المحدود وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية منذ عام ١٩٨٣م وفي اليمن تمت الموافقة على قيام البنوك الإسلامية ، وصدر قرار بهذا الخصوص في ١٩٩٥/١٠/١٧ كما أصدر مجلس النواب اليمني قانون البنوك الإسلامية في ١٩٩٦/٥/١٧م ومنذ هذا التاريخ تم بالفعل انشاء البنك اليمني الاسلامي للاستثمار والتنمية ، وبنك التضامن الإسلامي ، واخيراً بنك سبأ الإسلامي١ .

وقد تطور عدد المصارف الاسلامية من ٢٦٧ بنكا في عام ٢٠٠٣/١٢/٣١ الى ما يزيد على ٥٠٠ بنك اسلامي في عام ٢٠١٠م , بالأضافة الى عض المصارف التي بها فروع او نوافذ اسلامية والتي يزيد عددها على ٣٠٠ بنك في اكثر من ٧٥ دوله على مستوى العالم , اصدر العديد منها قوانين خاصه لتنظيم العمل بالمصارف الاسلامية ومن تلك الدول الامارات , الكويت, انجلترا , ماليزيا , سنغافورة , السودان , وفرنسا٢

١: حمود ، سامي ، الوسائل الاستثمارية للبنوك الإسلامية في حاضرها والامكانيات المحتملة لتطويرها والمقارنة بينها وبين الوسائل الاستثمارية للبنوك التقليدية, المجلة الاولى ، القاهرة -مصر ، اتحاد المصارف العربية ، ١٩٨٩م

٢: د. محمد البلتاجي , المصارف الاسلامية , النظرية _التطبيق _التحديات , الطبعة الاولى, شارع الاندلس _ مصر الجديدة ,٢٠١٢م ,ص١٧-١٨

ثالثاً : أهداف المصارف الإسلامية :-

اولاً : الاهداف الاستثمارية للمصارف الاسلامية[1] :

١: تحقيق زيادات متناسبة في معدل النمو لتحقيق التقدم للأمة الإسلامية.

٢: تحقيق مستوى توظيفي مرتفع لعوامل الانتاج المتوافرة في المجتمع والقضاء على البطالة .

٣: ترويج المشروعات سواء لحساب الغير او لحساب المصرف الإسلامي ذاته او بالمشاركة مع اصحاب الخبرة والقدرة الفنية .

٤: توفير خدمات الاستشارات الاقتصادية والفنية والمالية والإدارية المختلفة.

٥: تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات المختلفة.

٦: تحقيق العدالة في توزيع الناتج التشغيلي للاستثمار بما يسهم في عدالة توزيع الدخول بين أصحاب عوامل الانتاج المشاركة في العملية الانتاجية .

ثانياً : الاهداف الاجتماعية[2]:-

١: العمل على انشاء دور العلم التي تقدم خدماتها مجاناً للمسلمين

٢: انشاء المستشفيات والمعاهد العلمية والصحية .

٣: العمل على تنمية ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي بوصفه الطريق الافضل بالوصول الى رفاهية الامة وصلاحها .

٤: زيادة التكاتف والتكافل بين أفراد الأمة الإسلامية عن طريق الزكاة .

٥: ارتباط الابعاد الاجتماعية للمصارف الاسلامية بالأبعاد الاقتصادية التنموية لهذه المصارف

١: د . مجيد جاسم الشرع ، المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠٠٣، ص ٥-٢٠

٢: د . مجيد جاسم الشرع ، المحاسبة في المنظمات المالية – المصارف الإسلامية, الطبعة الأولى ، اثراء للنشر والتوزيع ، عمان-الاردن، ٢٠٠٨ ،ص٣٠

رابعاً : المقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التجارية :

١: **اوجه التشابه بين البنوك الإسلامية والتقليدية :**[1]

أ – تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية من حيث الاسم ، فكلاهما بنوك .

ب – تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية من حيث الوظيفة ، إذ أن كل منهما يعمل كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين.

ج – تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في مجموعة من الخدمات المصرفية مثل تحويل الأموال والصرافة وتحصيل الديون بالإنابة عن الدائن وتأجير الخزائن الحديدية واصدار الشيكات السياحية وعمليات الاكتتاب بالأسهم .

د – تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في الودائع الجارية المبنية على اساس القرض بدون فائدة ، حيث يتعهد البنك بردها بدون زيادة او نقصان مع ما يُرافق هذه السلعة من خدمات كـ اصدار الشيكات واستخدام الألات السحب النقدي واصدار بطاقات الائتمان .

هـ – تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في الاستثمار بأسهم الشركات دون السندات.

ر – تخضع البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية الى رقابة البنك المركزي على حد سواء .

٢ : **اوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية:-**[2]

أ – يتضمن اسم البنك عقيدته (البنك الاسلامي) بينما لا يشير اسم البنك التقليدي الى منهجه رأسمالي او اشتراكي مثلاً .

ب – يقوم مبدأ الوساطة المالية لدى البنوك الإسلامية على اساس الربح والخسارة ، بينما يقوم هذا المبدأ لدى البنوك التقليدية على الاقتراض بالفائدة.

---

١ – عاشور ، يوسف حسين ، إدارة المصارف الإسلامية ، الطبعة الثانية ، فلسطين ، ٢٠٠٣م ، ص ١٢٢

- الكفراوي , عوف محمود ، البنوك الإسلامية : النقود والبنوك في النظام الإسلامي ، مركز الإسكندرية ، مصر ، ٢٠٠١م ، ص١٤٦

ت – يحتل الاستثمار في البنوك الإسلامية جزءاً كبيراً من معاملاته ، كالمرابحة والمشاركة والايجارة المنتهية بالتمليك ، بينما يمثل الاقراض الاهمية القصوى في البنك التقليدي.

ث – تخضع البنوك الإسلامية الى الرقابة الشرعية لمراقبة مدى مطابقة اعمال البنك للشريعة الإسلامية ، اضافة للرقابة المصرفية من قبل البنك المركزي ، بينما لا تخضع البنوك التقليدية إلا للرقابة المصرفية من قبل البنك المركزي.

د – لا يطلب البنك الإسلامي الضمانات من قبل المستثمرين كون التمويل مشارك في الربح و الخسارة ، وفي غالب الاحوال تكون هذه الضمانات لغايات التعدي او التقصير في ادارة المشروعات ، بينما تتطلب البنوك التقليدية ضمانات على الاصول الثابتة والمنقولة من المستثمرين والمقترضين.

ر – للبنوك الإسلامية مسؤوليات تنموية واقتصادية واجتماعية قد لا تكون من اولويات البنوك التقليدية التي ليس لها هدف سوى تحقيق الربح .

ز – تأخذ البنوك الإسلامية مبدأ الرحمة والتسامح واليسر في حالة المدين المتخلف السداد ولا يؤدي ذلك الى زيادة التكلفة عليه ، بينما تسارع البنوك التقليدية الى فرض غرامات بوية على المتخلف عن السداد ومن ثم الحجز على الاحوال والرهونات وبيعها بالمزاد العلني بـ أنجس الاسعار.

ع – تركز البنوك الإسلامية على تمويل المشروعات النافعة للمجتمع وبحسب اولويات الحاجات الإنسانية ، بينما لا تهتم البنوك التجارية سوى بالضمانات او القدرة على تسديد القرض.

خامساً : خصائص المصارف الإسلامية :[1]

تتميز المصارف الإسلامية بالعديد من الخصائص اهمها :

١_ الالتزام بتطبيق احكام الشريعة الإسلامية.

-يعد الالتزام بتطبيق احكام الشريعة الإسلامية من اهم الخصائص المصارف الإسلامية للاعتبارات التالية :

- يعد نظام المصرفي الإسلامي جزءاً من النظام الاقتصادي الإسلامي ، ويمثل احد اجهزتهُ الهامه .
- يعد نظام الاقتصادي الإسلامي تطبيقا عمليا لفقه المعاملات .
- يتضمن الالتزام بتطبيق الشريعة الإسلامية تجنب النواهي مثل (الربا – الغرر – الغش – الكذب – الخيانة – الاحتكار – الاكتناز – الاسراف والتبذير – الاستغلال)

٢_ المصرف الإسلامي مؤسسة مالية تقوم بالوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين في اطار صيغة المضاربة الشرعية.

٣_ يقوم المصرف الإسلامي بتقدم الخدمات المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

٤_ المساهمة في احداث تنمية اقتصادية واجتماعية.

٥_ المشاركة في الارباح والخسائر .

١- د. محمد البلتاجي ، المصارف الإسلامية – النظرية – التطبيق – التحديات ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، سنه ٢٠١٢م ، ص ٢٠_٢١

سادساً : انواع المصارف الإسلامية[1]:-

أن امتداد نشاط المصارف الإسلامية وتشبعه وازدياد حجم معاملاتها ادى الى ضرورة تخصصها في أنشطة اقتصادية معينة والى إنشاء مصارف إسلامية متخصصة تقوم بتقديم خدمات معينة للعملاء وللبنوك الإسلامية الأخرى من هنا يمكن تصور عدة أنواع للمصارف الاسلامية ويمكننا تصنيف هذه المصارف بحسب اغراضها الى :-

١. مصارف تهدف الى تحقيق التنمية الاجتماعية مثل بنك ناصر الاجتماعي.
٢. مصارف تهدف الى جمع المدخرات للأفراد مثل دار المال الاسلامي .
٣. مصارف متعددة الاغراض وهذا ما تهدف اليه معظم المصارف الإسلامية المعاصرة .

وايضاً يمكن تصنيفها وفقاً للنطاق الجغرافي :-

١. مصارف إسلامية محلية النشاط وهي مصارف تعود ملكيتها لدولة واحدة ويقتصر نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها والتي تمارس فيها نشاطها ولا يمتد عملها الى خارج هذا النطاق الجغرافي المحلي وهذا حال اغلب المصارف الإسلامية.
٢. مصارف إسلامية دولية النشاط وهذه المصارف تتسع دائرة نشاطها وتمتد الى خارج النطاق المحلي وهذا الامتداد قد يتخذ له اشكالاً مختلفة مثل اقامة مكاتب تمثيل خارجية في سائر الدول العربية والأجنبية الاخرى أو فتح فروع للمصرف بالدول الخارجية او انشاء مصارف مشتركة مع بنوك اخرى في الخارج .

-تقوم مجموعه من الدول في تأسيس مثل هذه المصارف وتساهم في رأسمالها ويعد البنك الاسلامي للتنمية في جدة نموذجاً لهذا النوع من المصارف. ولقد تم تأسيسه بناء على القرار الذي اتخذه وزراء خارجية الدول الإسلامية في مؤتمرهم الثالث بجده عام

---

١ – فادي محمد الرفاعي ، المصارف الإسلامية ، الطبعة الأولى ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٤، ص٢٦-٢٥

١٩٧٢ والـذي تمـت المصـادقة علـى البنـود اتفاقيتـه مـن قبـل وزراء ماليـة الـدول الإسـلامية الثـاني فـي جـدة عـام ١٩٧٤م . ويهـدف هـذا المصـرف الـى دعـم الحركـة الاقتصـادية والتقـدم الاجتمـاعي لشـعوب الـدول الأعضـاء والمجتمعـات الاسـلامية _ مجتمعـة و منفردة _ وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

سابعاً : مواصفات البنوك الإسلامية:-

- عدم تلبس لمعاملات المصرفية بالربا.
- عدم تلبس لمعاملات المصرفية بالجهالة والغرر والنجش
- خضوع لمعاملات المصرفية لعنصر المخاطرة.
- خلو المعاملات المصرفية من شروط الإذعان والالزام بما لا يلزم .
- خلو المعاملات المصرفية من عنصر المقامرة.
- وجـود رقابـة شـرعية ومصـححه لمـا يحـدث مـن معـاملات مصـرفية لا تتماشـى وأحكام الشريعة الإسلامية.
- خضـوع المعـاملات المصـرفية لقاعـدة الغـنم بـالغرم اذ لـو تعاقـد شـخص مـع آخـر فـي معاملـة مـا دون ان يتحمـل أي خسـارة وان يكـون لـه ربـح فقـط ، فـ يكـون ذلـك العقـد بـاطلاً لأنـه يخـالف حكـم الاسـلام ومنطـق العدالـة ، وعليـه فـإن علمـاء المصـرفية الإسـلامية جعلـوا مـن تلـك القاعـدة اساسـاً لتطبيـق مبـدأ المشـاركة فـي الربح والخسارة كـ بديل لسعر الفائدة في النظام المصرفي التقليدي[1]
- القيـام البنـك الإسـلامي بممارسـة تطهيـر الامـوال المودعـة لديـه سـنوياً ، وذلـك بإخراج الزكاة الواجبة شرعاً متى بلغ المال نصابا ، وحال عليه الحول [2]
- الالتـزام التـام والكامـل بقاعـدة الحـلال والحـرام عنـد قيامهـا بأعمالهـا ونشـاطاتها ، اذ لا تمـول انتـاج الكـروم اذ كـان هـذا الانتـاج موجهـاً لاسـتخدام الخمـور ، فـ لا يجوز تمويله لتلبيسه بالحرام ولأن ما يؤدي للحرام يكون حرام .[3]

---

[1] - ابراهيم عبد الحميد عبادة , مؤشرات الاداء في البنوك الإسلامية ، الطبعة الأولى ، الاردن ، ٢٠١٣، ص٣٦_٣٩

[2] - ابو المجد حرك ، البنوك الإسلامية مالها وما عليها ، الطبعة الأولى ، مكتبة المدينة ، ٢٠١٣م ، ص٢٩

[3] - خلف فليح حسن ، البنوك الإسلامية ، عالم الكتب الحديث ، ٢٠٠٥ , ص٩٤

ثامناً : مصادر استخدامات المصارف الإسلامية:-

١-**القرض الحسن** : وهوه ان يدفع المقرض مبلغاً من المال الى المستقرض على أن يرده له عند إيساره بلا زيادة مشروطة أو متعارف عليها سواء كانت نقدا أوعينا أو منفعة، وإنما يبتغي بعمله هذا وجه الله [1]

٢- **الزكاة :** أصلها من الزيادة، فهي الزيادة[2]، والنماء والبركة والطهارة والصلاح (معجم اللغة العربية، ١٩٧٢، صفحة ٣٩٦)، وقد استعملت بهذه المعاني جميعاً في القرآن والحديث وذلك من قولهِ تعالى (قَد أفلحَ مَن زكاها) /سورة الشمس : ٠٩/ .

اما الصدقة فهي العطية وهيه أعم من الزكاة[3]، قال تعالى (خُذ من أموالهم صدقة تُطهرهم وتُزكيهم بها) /سورة التوبة : ١٠٣/

٣- **المشاركة** : هو عقد شراكة بين شريكين هما عادة المصرف الإسلامي والزبون طالب التمويل، يقوم على

أساسه المصرف الإسلامي بتقديم التمويل الذي يطلبه الزبون دون فائدة ربوية، على أن يشارك المصرف الإسلامي في ناتج المشروع ربحا أو خسارة حسب قواعد وأسس التوزيع المتفق عليها بين المصرف وطالب التمويل وبما يتفق وضوابط العقود الشرعية،[4]

٤- **المضاربة :-** تسمى كذلك المقارضة وهي اتفاقية بين طرفين بموجبها يقدم أحد الطرفين رأس المال، ويسمى رب المال بينما يقدم الآخر العمل، على أن يتم تقسيم الأرباح الناتجة عن هذا المشروع وفقا لنسب يتراضى عنها الطرفان مسبقا في العقد وهي في ذلك غير ربوية كون العائد غير محدد سلفا كنسبة من رأس المال، وإنما هي نسبة من الأرباح وبالتالي فهي متغيرة وقد لا تتحقق[5]

---

١ – ابراهيم محمد عثمان آغا ، سامر مظهر قنطقجي ، صندوق القرض الحسن " تنظيمه و آلياته و ضوابطه ، حلب-سوريا ، شعاع للنشر والعلوم ،٢٠٠٩، ص٣٢_٣٨

٢ – أحمد الشرباصي ، المعجم الاقتصادي الإسلامي ، دار الجيل ، ١٩٨١م ، ص ٢٠٩

٣ – الشرباصي ، مرجع سابق ، ص٢٥١

٤ – مصطفى رديف ، محمد بشير لبيق ، تمويل تقنية "LBO" باستخدام الادوات المالية الإسلامية ، مجلة دفاتر اقتصادية ، ٢٠١٣، ص١٠-١١

٥ – رديف ولبيق ، مرجع سابق ص ١٢

"المبحث الثاني "

-التضخم-

أولاً :- مفهوم التضخم :

ان كلمة التضخم هذه التي نسمعها Inflation الان في كل مكان لم تكن معروفة قبل الحرب الماضية إلا في بعض كتب الاقتصاد ، ولم يتفق بعد خبراء النقود على تعريف التضخم ، فبعضهم وصفهُ على انهُ الكثرة في النقود ، وهذا تعريف بدائي ، وبعضهم ارتقى به قليلاً فقال: وهوه الكثرة في النقود والاثمان ، وقال بعض الكتاب المعاصرين : وهوه عبارة عن زيادة المقدرة الشرائية عند الجماعة ، وهذا قريب جداً للحقيقة ، لان مجرد كثرة النقود او كثرة النقود والائتمان معاً ___ وأن كانت في اغلب الحالات من اسباب التضخم ، إلا انها قد لا تؤدي اليه .

ومن ثم فمن المتعين ان ننظر الى الثروة الحقيقية عند الجماعة ، فإن زادت النقود زيادة متكافئة معها فلا تضخُم ، لان حالة الجماعة تقتضي تلك الزيادة التي تُمليها ، ونحنُ نرى أن نُعرف التضخم بأنه : الزيادة في النقود عن الحد الواجب لها بالنسبة للسلع والخدمات في بلد من البلاد, نتمسك في عبارة عن الحد الواجب رغم ما في تلك العبارة من تعميم لا يُحتسب في التعاريف ولكن هنا مقصود ، حتى يكون التعريف منطبقاً على الحقيقة[1]

-وايضاً التضخم كما هوه شائع يعرف بانهُ : الارتفاع في المستوى العام للأسعار وليس ارتفاع أسعار بعض المنتجات ، ويؤدي الى انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية ، بمعنى آخر التآكل النقدي monetary Erosion[2]

١– زكريا مهران ، التاريخ يفسر التضخم والتقلص ، دار القلم – بيروت- لبنان , ٢٠٢٠م ، ص ٥

٢ - سعود جابر مشكور ، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق ، زهران للنشر ، ٢٠٠٩، ص٢٠٦

ثانياً :- نظريات التضخم :

١: نظرية كمية النقود Quantity theory of money

تؤكد هذه النظرية وجود علاقة وثيقة بين كمية النقود والأسعار ، حيث تقول النظرية: أن ما يطلبه الناس من اشياء توازي قيمته قيمة ما عندهم من ذهب وفضه ونحاس .

وأخذ Locke تلك العبارة فضرب عليها مثلاً بميزان توضع النقود في احدى كفتيه والسلع في الكفة الاخرى منه ، ليكون بينهما قياس وموازنه . ولكن النقود لا تجلب الخيرات مرة واحدة ثم يبطل عملها ، بل هيه تنتقل من يد الى اخرى لتؤدي مهمتها عدة مرات ، وشأنها في ذلك شأن السفينة تُقاس عمولتها الفعلية بقدر ما تسير فيه من رحلات . وقد عارضها بشدة Hildebrand حين كتب في عام ١٨٨٣ يقول : انها نظرية سقيمة متكلفة ، اذ لا محل لربط النقود بالسلع والناس يتبايعون في المعاملات ليحققوا التزامات معينة المقادير مقدرة القيم عند حدوثها ، فـ محل لافتراض كميات غير معينه لنبني عليها نظريات ، ولا محل ايضاً لأسناد السرعة في التداول الى النقود وتشبيه النقود بالسفينة في رحلاتها ، لان ذلك قياس مع الفارق فـ السفينة انما تتحرك حركة ذاتيه بدافع خاص فيها ، بينما النقود عمليها سلبي محض يحركها الناس طبق اغراضهم .[1]

٢ – النظرية الكينزية :

تعتبر من أهم النظريات الاقتصادية الشهيرة التي وردت لتلبية الحاجة للمعالجة السريعة والفورية لمشكلة التضخم التي توالدت وتنامت واصبحت ظاهره خطيرة تزعزع اركان الاقتصاد في دول اوروبا خاصة في بريطانيا الرائدة في مجال الصناعات المستحدثة ، وقد نشأت ظاهره التضخم آنذاك كنتيجة للتأثر بحالة الكساد الاقتصادي المتواجدين على الساحة آنذاك واعتبر "روبت كينز" افضل اقتصادي لعب دوراً اقتصادياً فعالا في المساهمة في تقديم دليل مرشد لكيفية مواجهة الازمة ، الكبير في اوروبا مما تطلب معالجات فكرية تطبيقية عاجلة من قبل الاقتصاديين والتي تمثلت في النظرية المذكورة . وبموجب النظرية المذكورة فأن اكبر سبب يؤدي الى نشوء وتنامي ظاهره التضخم أن يزيد عرض كمية النقود المطبوعة ولا يقابلها زيادة مماثله ومتكافئة في المنتجات المعروضة ، فذلك يؤدي الى وجود فائض في الطلب عن المعروض مما يتسبب في ارتفاع الأسعار ،[2]

---

١ - زكريا مهران ، التاريخ يفسر التضخم والتقلص ، مؤسسة هنداوي ، اصدار الكتاب ١٩٤٤م ، نشرته مؤسسة هنداوي ٢٠١٥ م . ص١٠-١١

٢ – أ .د . زينب صالح الاشوح ، الاقتصاد الاداري الاسلامي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، ٢٠١٩م، ص ١٠٦

_ لقد اقر كينز بأن التضخم يمكن ان يبدأ قبل الوصول الى المستوى التوظيف الكامل _ اشار الى ما سماه (حالات شبه التضخم) عندما يواصل الناتج ارتفاعه مع ارتفاع اكبر في الأسعار _ وذلك بسبب الجمود الهيكلي (عدم التوافق المهاري والجغرافي) وقدرة " الاتحادات العالمية " في ظل تضييق الخناق على سوق العمل على رفع الاجور على نحو اعلى من الانتاجية ، وفي مثل هذا الوضع هل يعتبر اجمالي الطلب غير كافِ ؟ لم يجب كينز على هذا السؤال. فهل على ادارة الطلب ان تستهدف الوصول الى ما سماه ابا لينر " التوظيف الكامل المنخفض" وتحقيق استقرار الاسعار ، ام الوصول إلى " التوظيف الكامل المرتفع " و وضع ضوابط على الاجور والاسعار ؟ ولم يجب كينز على ذلك ايضاً ، فقد اقتصر على الإشارة إلى أن مهمه تقييد رفع الاجور كانت " مشكلة سياسية وليست اقتصادية" وكان "يميل الى غض الطرف عن مشكلة الاجور في اقتصاد به مستوى توظيف كامل" وبدلاً من وضع نظرية للتضخم ، ظهرت ملاحظه تجريبية تعود الى ١٩٥٨م وهي : 'منحنى فيليبس " الذي يوضح ان هناك علاقة مستقرة عبر الزمن بين مستوى البطالة ونسبة التغيير[1] في الأجور النقدية وكذلك الاسعار من خلال استنباط لاحق . تحولت منطقة كينز الرمادية الخاصة ب "شبه التضخم " الى "المنطقة الآمنة" لمنحنى فيليبس ، التي قيل انهُ تتوافر للحكومات فيها "قائمة اختيار" بين درجات التضخم والبطالة ، واراد الكينيزون المحافظون ادارة الاقتصاد في ظل هامش طاقة غير مستغلة ، أكبر قليلاً من أجل تقليل التضخم ، كانت هذه سياسية يمكن استنباطها من نموذج كتاب " النظرية العامة " لكنها تعرضت للانتقاد باعتبارها غير اخلاقية من قبل انصار النمو من الكينزيين ، الذين أرادو زيادة الطلب حتى توظيف آخر عاطل يبحث عن العمل في أي وقت بأستخدام سياسة الدخول للسيطرة على التكاليف ، اما الاتفاق مع الاتحادات العالمية او من خلال التشريعات .

١– روبيرت سكيدلسكي ، جون مينادر كينز "مقدمة قصيرة جداً" ، مؤسسة هنداوي ، ٢٠٢٢م ، ص ١٣٥

ثالثاً : تحليل واقع سعر الصرف في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

اصبح سعر الصرف من الادوات المهمة ذات اهداف واضحه المعالم ، بعد التغير الذي شاهده الاقتصاد العراقي من الناحية الاقتصادية والسياسية ، وضعف الثقه بالدينار العراقي وتدهور وظيفتها كمخزن للقيمة وقد جاءت هذه الاهمية خصوصا بعد حصول البنك المركزي على استقلاليته بموجب قانون ٥٦ لعام ٢٠٠٤، فقد عد استقرار سعر الصرف الدينار العراقي في السوق الموازي من اهم وظائف البنك المركزي واصبح البنك المركزي سوق مركزي للعملة الاجنبية عن طريق مزادات يوميه لبيع وشراء الدولار بهدف تحقيق الاستقرار في سعر الصرف وبناء غطاء من العملة الأجنبية كاحتياطي[1] ، ونلاحظ من خلال الجدول (١) تطورات سعر الصرف الاجنبي امام الدينار العراقي في السوق الموازي للمده (٢٠٠٤-٢٠٢٠) ونجد ان سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي في المدة (٢٠٠٤-٢٠٠٦) كان بمعدل ١٤٥٣-١٤٧٥ ، وذلك بسبب عدم الاستقرار النقدي والمالي والتغير الاقتصادي الذي حصل بعد الاحتلال الامريكي للعراق وما تبعها من تدهور الاوضاع الامنية كل ذلك انعكس سلبا على تكاليف المعيشة والسكن وجميع المواد بما فيها اسعار النفط والبنزين فضلا عن ارتفاع اسعار المواد الغذائية ، وغيرها من المستلزمات الاخرى التي شهدت ارتفاعاً في تلك الفترة الا ان البنك المركزي اتخذ العديد من الاجراءات منها خفض سعر الصرف الرسمي ليعطي قيمه للدينار العراقي وذلك نتيجة لاتجاه عزوف الافراد عن الاحتفاظ بالدينار العراقي او اجراء التعاملات به بشكل كبير في العمليات التجارية وظهور ظاهره الدولره في السوق ، مما ادى الى قيام البنك المركزي الى رفع سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار ، واعطاء قيمه حقيقيه الدينار العراقي ، من خلال اتباع اسلوب المزادات اليومية في بيع وشراء العملات الأجنبية لتغطيه الطلب على الدولار فضلا عن اتباع نظام سعر الصرف المعوم المدار[2]

١-عبد الحسين الغالبي ، ليلى بديوي مطوق ، "صدمات السياسة النقدية " ، دار النور للنشر والتوزيع ، ط١, ٢٠١٧, ص٢٩٩

٢ – عمر محمد عكاوي ، اثر سعر الصرف على الميزان التجاري العراقي، بحث منشور في مجله دراسات اقتصادية ، العدد ٣٧، لسنه ٢٠١٧،ص١٠٣-١٠٤

وبـذلك اعـاد بالـدينار العراقـي الثقـة كعملـه محليـه يعتـد بهـا فـي التعـاملات اليوميـة والتجاريـة ، مـدعوما برصـيده مـن الـدولار الامريكـي ، وبالتـالي فقـد انخفـض سـعر الصـرف المـوازي فـي الفتـرة اللاحقـة ، اذ بلـغ ١٢٦٧ دينـار فـي عـام ٢٠٠٧، وبمعـدل نمـو قـدره (٠,٠٪) ، مـن العـام السـابق لـه ، امـا فـي عـام ٢٠٠٨ مـع حلـول الازمـه الماليـة وتأثيرهـا علـى العـراق فقـد انخفـض سـعر الصـرف المـوازي الـى ١٢٠٣ دينـار عراقـي ، وقـد تراجـع معـدل النمـو فـي سـعر الصـرف العراقـي الـى (٠.٠٥-٪) عـن العـام السـابق لـه ، كمـا ان هـذا التراجـع الطفيـف فـي سـعر الصـرف الحقيقـي لا يـؤثر بشـكل كبيـر علـى تراجـع حجـم المبـادلات التجاريـة ، بسـبب طبيعـة المعـاملات والانتـاج المتحقـق ، فهـو متـآتي مـن صـادرات الـنفط بشـكل شـبه متكامـل ولـيس مـن تنـوع قاعـده انتاجيـه تتـاثر بشـكل كبيـر بتغييـرات سـعر الصـرف للـدينار العراقـي١ ، وكـذلك فـي السـنوات اللاحقـه ونلاحـظ انـه فـي عـام مـا بـين ٢٠٠٩_٢٠١١ فقـد شـهدت اسـتقراراً ملحوظـا مـع تراجـع طفيـف فـي سـعر الصـرف المـوازي نتيجـه لتحسـن قيمـه الـدينار العراقـي ممـا زاده فـي ثقـه الافـراد وضـيق فـي ظـاهره الـدولرة٢ ، اذ بلـغ سـعر الصـرف ١٢٠٣ دينـار لكـل دولار امريكـي عـام ٢٠٠٩، وبمعـدل نمـو سـالب قـدرهُ (-٠.٠٢٪) وكـذلك العـامين اللاحقـين لـه ، وقـد بلـغ معـدل النمـو خـلال هـذه المـدة(٠.٠-) عـام ٢٠١٠، ونسـبة ٠.٠١٪ عـام ٢٠١١، الا انـه سـرعان مـا ارتفـع السـعر الصـرف المـوازي عـام ٢٠١٢_٢٠١٣ فقـد ارتفـع الـى ١٢٣٣ دينـار وبمعـدل نمـو حقيقـي بلـغ قـدرة ٠.٠٣٪ ولـو بفـارق قليـل لكـل العـامين وذلـك بسـبب ارتفـاع سـعر الـنفط وزيـاده احتيـاطي البنـك المركـزي مـن العملـه الاجنبيـه اذ بلـغ فـي عـام ٢٠١٣ مـا يقـارب ٧٥ مليـار دولار ، الا انـه انخفـض مـره ثانيـه الـى ١٢١٤ دينـار عـام ٢٠١٤ ، وانخفـض معـدل التغييـر فـي سـعر الصـرف الـى (-٠.٠١٪) نتيجـة لتـأثر العـراق بالأزمـة الماليـة العالميـة ، وادت الـى اتبـاع سياسـه اقتصاديه تقشفيه انعكست سلبا على الاقتصاد العراقي ،

---

١ – مظهـر محمـد صـالح ، السياسـة النقديـة والماليـة والسـيطرة علـى متغيـرات التضـخم واسـعار الصـرف ، مركـز حمـورابي للبحـوث والدراسات الاستراتيجيه ,بغداد ، ٢٠١١, ص٥

٢-محمـود محمـد الـداغر ، حسـين عطـوان، سـعر الصـرف الـدينار العراقـي مـا بـين النظـام الـواقعي والمعلـن مـا بـين المـده ٢٠٠٤-٢٠١٢ ، مجله العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعه بغداد ، كليه الإدارة والاقتصاد ، المجلد ٢١، العدد ٨٤، ٢٠١٥، ص ٢٨٠

اما في عام ٢٠١٥ ونتيجة الاستمرار الاثار الازمه المالية العالمية فقد ظل سعر الصرف مقابل الدولار منخفضاً بواقع ١٢١٤ دينار لكل دولار ، وبمعدل نمو سالب قدره (-٠.٠٤٪) ، اما في عام ٢٠١٦ وبعد ان اتسع الفارق في سعر الصرف الموازي فكان متذبذب بين الارتفاع والانخفاض بشكل واضح ، ويعود الاختلاف الى العديد من الاسباب ومنها قيام البنك المركزي بتطبيق المادة ٥٠ من قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٥ والتي تتضمن تحديد الكميات المباعة من العملة الأجنبية في المزاد بما يقارب ٧٥ مليون دولار يوميا الا ان البنك المركزي تخلى عنها خوفا من اتساع الفارق بين السعرين وتزامنت هذه الاسباب مع الظروف التي عاشها الاقتصاد العراقي في الفترة المتمثلة بانخفاض الاحتياطات الاجنبية نتيجة لانخفاض اسعار النفط العالمية فضلا عن تدهور الاوضاع الامنية والسياسية .

اما في عام ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ فقد اثرت جائحه كورونا على جميع اقتصاديات العالم مما انخفض السعر الصرف الموازي الى (٠.٠٪) في عام ٢٠١٩، ثم حقق معدل النمو منخفض الى (٠.٠٢٪) كما هو واضح في الشكل والجدول الاتي :

شكل(١)
سعر الصرف الموازي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

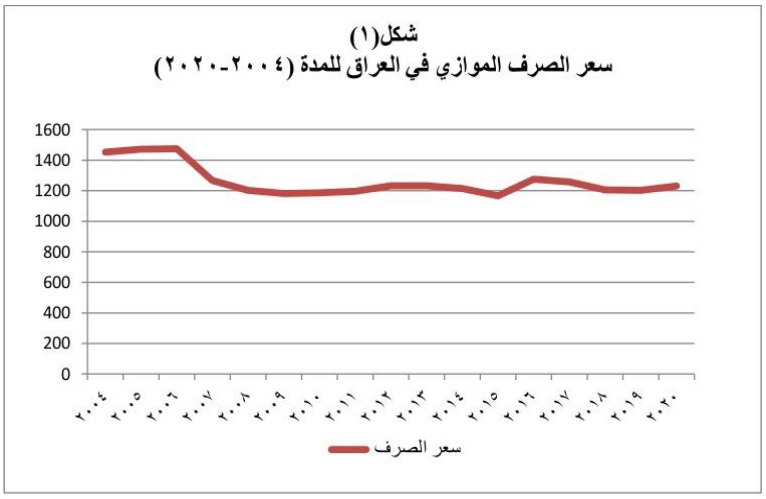

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

جدول رقم (١)

التفاصيل / السنوات	سعر الصرف الموازي (السوق)	معدل التغير في سعر الصرف الموازي
٢٠٠٤	١٤٥٣	
٢٠٠٥	١٤٧٢	٠,٠١
٢٠٠٦	١٤٧٥	٠,٠٠
٢٠٠٧	١٢٦٧	-٠,١٤
٢٠٠٨	١٢٠٣	-٠,٠٥
٢٠٠٩	١١٨٢	-٠,٠٢
٢٠١٠	١١٨٦	٠,٠٠
٢٠١١	١١٩٦	٠,٠١
٢٠١٢	١٢٣٣	٠,٠٣
٢٠١٣	١٢٣٢	٠,٠٠
٢٠١٤	١٢١٤	-٠,٠١
٢٠١٥	١١٦٧	-٠,٠٤
٢٠١٦	١٢٧٥	٠,٠٩
٢٠١٧	١٢٥٨	-٠,٠١
٢٠١٨	١٢٠٦	-٠,٠٤
٢٠١٩	١٢٠٢	٠,٠٠
٢٠٢٠	١٢٣١	٠,٠٢

المصدر : من عمل الباحثة استنادا الى البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، صفحات متفرقة

رابعا : تحميل واقع مؤشر التضخم في العراق

تعد ظاهرة التضخم من المشاكل المهمة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي نتيجه الاضطرابات التي تواجه العراق والظروف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، التي ادت الى عدم انتظام عمل السوق المحلي واسباب اخرى تتعلق بالنواحي النقدية والمالية منها عدم استقرار سعر المصرف فضلا عن الاختلال الهيكلي في الاقتصادي العراقي بين الطلب والعرض نتيجة لانخفاض الانتاج المحلي وعدم قدرته على مواجهه الطلب المحلي والارتفاع في مستوى العام للأسعار بشكل مستمر ، بالإضافة الى زياده عرض الكتلة النقدية والى عدم وجود سياسه ماليه تشجع الاستثمار داخل البلد [1].

١ - شاكر محمود صلال، حسن خلف راضي، تحليل نافذه بيع العمله على معدلات التضخم في العراق ، مصدر سابق ، ص ١٦٤

خامسا : أثر سعر الصرف في الاستخدام من خلال التضخم[1]

خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٩) فقد كان سعر الصرف الأجنبي منخفضاً مقارنة بالسنوات السابقة ليبلغ في عام ٢٠٠٩ (١١٨٢) دينار / دولار ، و ارتفع معدل التضخم ليبلغ (٪-٢.٨) بالمقارنة مع الأعوام السابقة أما عدد العاملين فقد بلغ (٦٦٠٨٩٤٣) عامل ، ويعود ذلك للظروف الاخيرة التي مر بها البلد من ازمات سياسية وتغير النظام والمشكلة الأمنية التي أدت الى عدم انتظام عمل السوق من ناحية عرض السلع والخدمات ، وظهور تكاليف جديده متجسدة بتكاليف الحمايات الأمنية وشحة الطاقة وارتفاع اسعارها وارتفاع مستوى الأجور والمدفوعات النقدية وتطبيق شبكة الحماية الاجتماعية فضلا عن زيادة حجم الإنفاق العام من خلال زيادة رواتب موظفي القطاع العام ، فضلا عن أزمة الطاقة (الوقود) وارتفاع الأسعار في السوق السوداء ، والاختناقات في العرض للقطاع الحقيقي (صدمة العرض) التي تركت اساساً على قطاع الوقود وانعكاساته السلبية على تكاليف النقل والمواصلات والتكاليف الانتاجية ، وتصاعد الإنفاق الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد الذي جاء نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي ذو الطبيعة الاستهلاكية فضلاً عن زيادة الرواتب والاجور ، ايُ أن زيادة الطلب ادى الى الزيادة بالتضخم وبنسبة كبيرة بسبب الزيادة في الإنفاق على القطاعات وبالمقابل هناك قصور كبير في الانتاج ، وانخفاض اسعار السلع المستوردة. أما في النهاية فقد ارتفع سعر الصرف الأجنبي فبلغ (١٣٠٤) دينار /دولار مقابل انخفاض معدل التضخم إذ بلغ (١.٤٪) ، ويعود سبب التغيير للظرف التي مر بها الاقتصاد العراقي والأوضاع الأمنية المتدهورة التي تعرض لها وعلى الرغم من ذلك استطاع البنك المركزي من خلال سياسة بيع وشراء العملة من تحقيق الاستقرار في سعر الصرف الذي يعتبر الاساس في مواجهة التضخم .

---

١ – دعاء عبد الامير عبد المهدي ، أثر تقلبات سعر الصرف في الاستخدام في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥) ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بابل وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والنقدية ، ٢٠١٧م ، ١٤٣٨هـ ، ص١٠٢

جدول رقم (٢)

سعر الصرف واعداد العاملين والتضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥)

السنوات	سعر الصرف (دينار /دولار)	التضخم ٪
٢٠٠٣	١٩٦٣	٣٣.٦
٢٠٠٤	١٤٥٣	٢٧
٢٠٠٥	١٤٧٢	٣٧
٢٠٠٦	١٤٧٥	٥٣.٢
٢٠٠٧	١٢٦٧	٣٠.٨
٢٠٠٨	١٢٠٣	٢.٧
٢٠٠٩	١١٨٢	-٢.٨
٢٠١٠	١١٨٦	٢.٤
٢٠١١	١١٩٦	٥.٦
٢٠١٢	١٢٣٣	٦.١
٢٠١٣	١٢٣٢	١.٩
٢٠١٤	١٢١٤	٢.٢
٢٠١٥	١٣٠٤	١.٤

المصدر بالاعتماد على :

البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، المجموعة الاحصائية للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٣) ، نشرات متفرقه .

وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم الحسابات القومية ، قسم سياسات التشغيل والقوة العاملة.

الاستنتاجات والتوصيات :

اولاً : الاستنتاجات :-

١. تعد المصارف الإسلامية مؤسسات مالية تهدف إلى تحقيق العدالة في توزيع الثروة والدخل طبقاً الى الشريعة الإسلامية والسنة النبوية.
٢. تمثل مصادر أموال المصارف الإسلامية المتمثلة بالزكاة والخمس والمغارم أحد الأوعية التمويلية في تكوين رأس المال.
٣. لم تستطع المصارف الإسلامية من المساهمة الفعالة في اسواق الاوراق المالية ، مما ادى الى ضعف دورها في مواجهة التضخم.
٤. بالرغم من سعي المصارف الإسلامية الى استهداف التضخم وتحقيق النمو الاقتصادي ، إلا أنها ظلت اسيرة الى تعليمات البنك المركزي.

ثانياً : التوصيات :-

١. على المصارف الإسلامية التزام الشفافية والحوكمة في منح الائتمان التمويلي .
٢. على المصارف الإسلامية الوضوح في الحصول على مصادر رأس المال واستخدامات رأس المال بما يتوافق مع الكتاب والسنة النبوية.
٣. على المصارف الإسلامية خلق أسواق مالية خاصه في تداول الموجودات الاسلامية.
٤. على المصارف الإسلامية الالتزام في تحقيق هدف السياسة النقدية الكلية بما يؤدي الى تخفيض معدلات التضخم.